

تونس : أول بلد عربي من حيث التدفقات المالية غير المشروعة

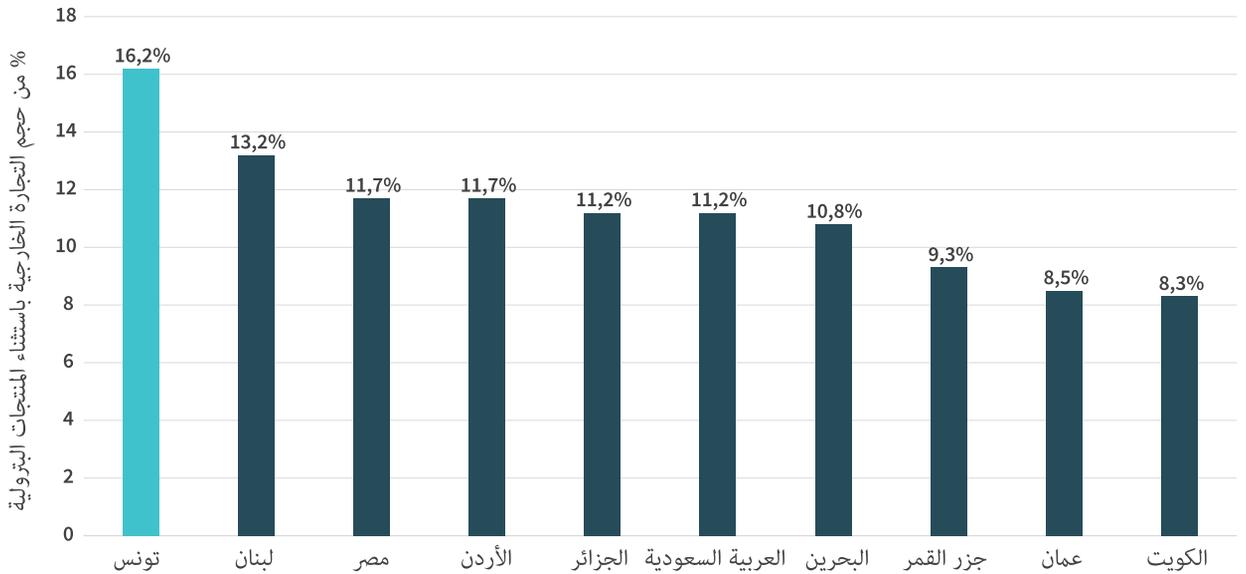
النقاط الرئيسية:

- تمثل التدفقات المالية غير المشروعة المتمثلة في شكل تلاعب بالفواتير نسبة 16,2% من حجم التجارة الخارجية في تونس باستثناء المنتجات البترولية.
- تعتبر الآلات المنتج الأكثر عرضة للتلاعب بالفواتير في العالم العربي.
- لا بد أن تكون مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة أولوية.

العنوان: التدفقات المالية غير المشروعة (تلاعب بالفواتير) في العالم العربي بين 2008 و 2015

إنتاج: المرصد التونسي للاقتصاد

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا _ الوكالة العربية الإقليمية؛ الاسكوا



يعتبر الحد من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030 جزءاً من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (الهدف 4-16). في هذا السياق ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، اسكوا ، في شهر ماي من سنة 2018 دراسة حول التدفقات المالية غير المشروعة في العالم العربي. فبينما تتبع بعض التدفقات المالية غير المشروعة من الجريمة المنظمة والتي يصعب قياسها ، فإن أغلب التدفقات المالية غير المشروعة القابلة للقياس تأتي من نظام التلاعب بالفواتير على مستوى التجارة الخارجية لكل بلد. يتم عرض الأرقام كنسبة مئوية من التجارة الخارجية باستثناء المنتجات البترولية تفادياً للتحيز في المقارنة.

وفقاً للإسكوا ، تتجاوز تونس بكثير على البلدان العربية من حيث التدفقات المالية غير المشروعة التي تمثل 16,2 % من حجم تجارتها الخارجية باستثناء المنتجات البترولية كنسبة تراكمية بين عامي 2008 و 2015. وتحل لبنان بالمرتبة الثانية بنسبة تقدر ب 13,2 % من تجارتها الخارجية ، تليها مصر والأردن والجزائر والمملكة العربية السعودية بنسب تتراوح بين 11 و 12 % من تجارتهم الخارجية باستثناء المنتجات البترولية.

تعد الآلات، (رمز HS 84) من أهم المنتجات المعنية بالفواتير المزورة في العالم العربي. ويوافق هذا الأستنتاج مع دراسة المجموعة الرفيعة المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والتي أفادت بأن 70,9% من التزوير الآلي (رمز HS 84) في القارة الأفريقية مصدره المغرب وتونس.

من شأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ، و لا سيما التلاعب بالفواتير للتجارة الخارجية أن تمكن تونس من تقليل اعتمادها على القروض الأجنبية وشروطها. إن ترتيب تونس كأولى الدول العربية من حيث التدفقات المالية غير المشروعة يجب أن يجعل التصدي لهذه الآفة كأولوية مطلقة للحكومة.